



أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ ٢٢

السيان: المملكة جزء من المجتمع الدولي في مواجهة العنف والكراهية بين الشعوب

حقوق/ جنيف

مبادرة خادم الحرمين للحوار بين الأديان

وثمن الدكتور العيبان أهمية مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود للحوار بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة التي طرحت عام ٢٠٠٨م ابتداءً من «مؤتمر مكة المكرمة» الذي أرسى قواعد الحوار ومجالاته، مروراً بمؤتمري «مدريد» و«نيويورك» اللذين قيما التجارب السابقة لمسارات الحوار، وحتى «مؤتمر جنيف» الذي ركّز على مفهوم القيم الإنسانية المشتركة بين الشعوب.

وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس وفد المملكة المشارك في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: إن هذه الجهود توجت بافتتاح مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار في فيينا بتاريخ ٢٦/١١/٢٠١٢م، الذي يهدف إلى نبذ التعصب وإشاعة ثقافة التسامح والتعايش واحترام التنوع الثقافي والديني، وتشجيع حوار إنساني هادف ومسؤول يستند إلى القواسم المشتركة، وتعميق روح التسامح والتفاهم واحترام الآخر.

أكد معالي الدكتور بندر العيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان على تشديد المملكة العربية السعودية على أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان له أولوية قصوى وتشكل أساساً للسياسة التي تتبناها حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - حيث كرس النظام الأساسي للحكم المستمد من الشريعة الإسلامية المبادئ والقيم الأساسية لهذه الحقوق، وأكد بصفة خاصة على قيم المساواة بين الجميع، وواجب الدولة في حماية حقوق الإنسان وتعزيز مبادئ العدل، وكفالة الحقوق للمواطن والمقيم على حد سواء.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أمام مجلس حقوق الإنسان الذي عقد جلسة رفيعة المستوى في دورته الثانية والعشرين بجنيف. وأشارت المملكة العربية السعودية في كلمتها إلى أن المجتمع الدولي أصبح معنياً أكثر من أي وقت مضى بمعالجة ظاهرة العنف والتعصب الديني والعرقي وانتشار التطرف والكراهية بين الأمم والشعوب.

العيان يثمن مبادرة خادم الحرمين للحوار بين الأديان

الدولي وينتظر موقفًا موحدًا من مجلس الأمن يستجيب لتطلعات الشعب السوري، ويضع نهاية فورية لهذه الأزمة، مع تأكيد المملكة على أمن واستقرار سوريا ووحدتها الترابية والوطنية، وتقدير جهود وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

أهمية القضاء في حماية الحقوق

عزز الدكتور العيان دور القضاء في كفالة وحماية الحقوق والحريات المشروعة باعتباره سلطة مستقلة، واحترام أحكامه ومصادره الفقهية والقانونية التي يستند إليها، مفيداً بأن المملكة دعمت ذلك من خلال تطوير مرفق القضاء، وتكريس مبدأ استقلاله، وتعزيز مبادئ المحاكمات العادلة، وتعدد درجات التقاضي، وتعميق مبادئ التوفيق والمصالحة لحل النزاعات، ووضع مشروع قانون للتدابير غير الاحتجاجية في العدالة الجنائية.

دعم القضية الفلسطينية

ونوه الدكتور العيان بالدور المهم والرئيس لمجلس حقوق الإنسان في معالجة الحالات التي تتطوي على انتهاكات واسعة وممنهجة ضد شعوب بأكملها، مبيّنًا أن الشعب الفلسطيني لا يزال يريزح تحت الاحتلال منذ أكثر من ستة عقود.

وقال: من هذا المنبر تجدد المملكة العربية السعودية موقفها الداعي إلى ضرورة تفعيل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وأن تستمر قرارات مجلس حقوق الإنسان المعبرة عن تطلعات الشعب الفلسطيني في تحقيق حريته، وتمكينه من حقه في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ورفع الحصار الجائر عنه، والوقف الكامل والفوري للأنشطة الاستيطانية على أراضيه، والإفراج عن الأسرى المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

ورحب الدكتور العيان بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنح فلسطين صفة دولة مراقب، وبناتج وتوصيات التقرير الذي صدر مؤخرًا عن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق حول الآثار السلبية للمستوطنات الإسرائيلية على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

التأكيد على استقرار سوريا

وحول الوضع السوري قال رئيس هيئة حقوق الإنسان: إن استمرار الحالة المأساوية للوضع في سوريا منذ عامين نتيجة لإمعان النظام السوري في استخدام آلة القتل والدمار ضد الشعب السوري، التي راح ضحيتها حتى الآن ما يقدر بأكثر من ٩٠ ألف شخص، وتشريد مئات الآلاف يمثل تحديًا أخلاقيًا وإنسانيًا للمجتمع





دعم التعليم والصحة والإسكان

كما أكد معالي الدكتور العيبان سعي المملكة لاستثمار مواردها المالية والاقتصادية لصالح الإنسان بما يعزز مسيرة التنمية المحلية، حيث استأثرت قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإسكان وصناديق التنمية المتخصصة بالنسبة الكبرى من ميزانية الدولة، مع استمرار دعم الاقتصاد العالمي من خلال انتعاش سياسة بترولية متوازنة ودعم اقتصادات الدول الشقيقة والصديقة لدفع عجلة التنمية في هذه الدول وكان آخرها مبادرة خادم الحرمين الشريفين في القمة العربية التنموية الثالثة في الرياض الداعية لزيادة رؤوس أموال المؤسسات العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن (٥٠٪) بما يمكنها من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

الدعم المادي والمعنوي للمنظمات الحقوقية الدولية

وأكد الدكتور العيبان حرص المملكة على تعزيز علاقاتها بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتفعيل دورها، وقال: «مع تزايد الأعباء على هذه الآليات حرصت المملكة على زيادة تبرعاتها الطوعية، إيماناً منها بالدور الذي تقوم به في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث وقعت المملكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان مذكرة تفاهم للتعاون الفني عام ٢٠١٢م، وزادت مساهمتها السنوية في التبرعات غير المشروطة لميزانية المفوضية إلى (مليون دولار)، وخصصت أكثر من مليوني دولار للبرامج والأنشطة التي ستفندھا بالتنسيق مع المفوضية السامية، مع استمرارها في دعم الصناديق الإنسانية التي تشرف عليها المفوضية، إضافة إلى الإعلان عن تبرع المملكة بمبلغ مليوني دولار لهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة».

وأردف أن المملكة تعمل جاهدة على تعزيز حقوق الإنسان من خلال اتخاذ العديد من التدابير والمبادرات الكفيلة بضمان حقوق الإنسان؛ ومن ذلك إنشاء المؤسسات الوطنية، ووضع آليات للرقابة، وتنفيذ برامج لتنمية الوعي بحقوق الإنسان.

إشراك المرأة في بناء المجتمع

ولفت معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان إلى أن المملكة تمضي قدماً في اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل تعزيز مشاركة المرأة في مختلف المجالات؛ التي توجت مؤخراً بتمثيل المرأة في مجلس الشورى لأول مرة من خلال ثلاثين سيدة من مجموع أعضائه المائة والخمسين، وتعديل نظام المجلس لضمان ألا يقل تمثيل المرأة فيه عن (٢٠٪) من عدد مقاعده، وهي نسبة متقدمة مقارنة بالمجالس التشريعية في عدد من دول العالم. وقال: «يأتي ذلك تحقيقاً لمضامين خطاب خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - في افتتاح أعمال الدورة السادسة للمجلس عندما أكد على أن تفعيل أعمال المجلس يكون بوعي وتطوير متدرج، وتمثيل لكافة شرائح المجتمع السعودي».

